

المقاصد الكبرى للاستشراق



في العلاقات بين الغرب والشرق، كانت ظاهرة الاستشراق واحدة من أبرز الطواهر الفكرية التي عرفتها هذه العلاقات..

ولأن الاستشراق: هو سعي الغرب بدراسة الشرق – دياناته ومذاهبه وشعوبه وثقافته وحضاراته – فلقد اختلفت وتمايزت مقاصد المستشرقين من وراء الدراسات التي سعوا إلي إنجازها... فكان فيهم العلماء الذين سعوا إلي المعرفة، والكشف عن عوالم الشرق، وما شاع حولها من حقائق وأساطير...

وكان منهم من مثلوا الطلائع الفكرية التي مهدت السبل أمام مؤسسات الهيمنة الغربية الدينية والسياسية – الطامعة – تاريخيا – في الاستيلاء علي الشرق، لنهب ثرواته، واحتواء ثقافته، وإلحاقه بالمركزية الحضارية الغربية..

فكان هذا الفريق من المستشرقين بمثابة كتائب الاستكشاف التي تتقدم الجيوش لتمهد أمامها طرق الزحف والقتال!.

وإذا نحن شئنا أن نكشف أبرز سلبيات هذا اللون من الاستشراق، الذي عمل رجاله علي خدمة مشاريع الهيمنة والاحتواء الغربية للشرق، فإننا نستطيع أن نصنفها تحت هذه العناوين.

1 – نقل مشكلات اللاهوت الكنسي الغربي إلى الإسلام,

وذلك بالتشكيك في إلهية الوحي القرآني, ومصادقية السنة النبوية ,
وتصوير الإسلام باعتباره هرطقة شرقية , وصورة عربية من اليهودية والمسيحية..
وتصوير الشريعة الإسلامية , وكأنها صورة عربية من القانون الروماني.
2 – نقل الثنائيات المتناقضة التي تميزت بها الحضارة الغربية إلى الفكر الإسلامي..

التناقضات بين الدين والدولة...

بين العلم والدين...

بين الدنيا والآخرة..

بين الذات والموضوع..

بين الفرد والمجموع... إلخ....

3 – تضخيم حجم الفرق والمذاهب الهامشية والشاذة والمغالية – الباطنية والغنوصية – التي ظهرت في
الحياة الفكرية الإسلامية,

وذلك لإظهار المسلمين وكأنهم أمة من الشراذم والأقليات الشاذة,

وذلك علي حساب الوحدة التي مثلها أهل السنة والجماعة, الذين مثلوا أكثر من 90% من المسلمين علي مر
تاريخ الإسلام.

4 – إشاعة العلمانية الغربية في الأوساط الفكرية والسياسية الإسلامية, لنزع القداسة عن المقدسات
الإسلامية, وإزاحة المرجعية الدينية عن الحياة,

تمهيدا لإلحاق الشرق الإسلامي بالغرب العلماني ثقافيا وسياسيا, بإزالة التميز الديني والفكري الذي
يعصم الشرق من هذا الإلحاق والذوبان.

5 – تربية أجيال من الحداثيين العرب والمسلمين والشرقيين, الذين يبشرون – نيابة عن المستشرقين –
بالحدثة الغربية, التي تقيم قطيعة معرفية كبرى مع الموروث, والموروث الديني علي وجه الخصوص,

والتي تستبدل الدين الطبيعي – القائم علي العقل والعلم – بالدين الإلهي

وذلك حتي يتماهي الشرق مع الغرب, الذي دفعته الحدثة إلي هذا المصير.

6 – الترويج للنزعة التاريخية – أو التاريخانية التي تنزع عن ثوابت الدين – عقائده وقيمه وأحكامه
– صفة الاستمرار والخلود, فتحيله إلي التقاعد والاستيذاء مع تغير الواقع ومرور التاريخ.

7 – إشاعة المعني العرقي والعنصري الإثني للقومية بين شعوب الشرق, لنقل القوميات الإسلامية من كونها
دوائر لغوية وثقافية, تحتضنها الجامعة الإسلامية إلي نزاعات عرقية وعصبية إثنية, والغام تفجر

الصراعات داخل العالم الإسلامي,

حتي يكون بأسه بينه شديدا, فيصبح سيفساء ورقية يسهل علي الغرب الاستعماري احتواؤه وإلحاقه

بالمركزية الحضارية والسياسية الغربية.

9 - العمل علي إحلال العاميات واللهجات المحلية محل اللغة العربية الفصحى،

وذلك لفصل الواقع اللغوي عن القرآن العربي،

ولقطع أوصال الوحدة اللغوية التي بناها القرآن الكريم والشريعة الإسلامية،

وذلك لفرنسة وغلنزة الألسنة في بلاد العروبة والإسلام، وتحويل الأمة الوحدة إلي أمم شتى.

تلك كانت أبرز السلبيات التي زرعتها الفكر الاستشراقي بشكل مباشر أو، عن طريق تلامذته - في الحياة الفكرية الإسلامية، خدمة لمؤسسات الهيمنة الغربية - الدينية والسياسية - التي عمل في خدمتها هذا اللون من الاستشراق.

ولأن الجانب العقدي والإيماني والقيمي من الإسلام هو أدخل في دائرة الفطرة الإنسانية، التي يصعب - بل وقد يستحيل - التأثير فيها،

فإن فكرية الاستشراق والغزو الفكري والتغريب لم تفلح في تحقيق أي نجاحات في هذا الميدان - اللهم إلا حالات محدودة من التغيير -...

لكن طلت الزندقة والإلحاد، وتبني الفلسفة المادية في تفسير الخلق ورؤية الكون غريبة عن وجدان المسلمين..

حتى أن الأحزاب الماركسية التي تتبني المادية الجدلية والتفسير المادي لنشأة الكون، وسير الاجتماع والتاريخ...

حتى هذه الأحزاب - التي طلت هامشية - لم تجرؤ علي الدعوة - في أدبياتها - إلي الزندقة والإلحاد - كما حدث في الدول الشيوعية - وذلك مخافة ردود الأفعال في المجتمعات المؤمنة التي تعيش فيها، والتي تحاول التقرب إلي جماهيرها.

أما الجانب الذي حقق فيه الاستشراق والتغريب والغزو الفكري نجاحات كبرى بل وكارثية - فكان مجال علمنة القانون، وعزل الشريعة الإسلامية عن مؤسسات التشريع والقضاء، وإحلال القانون الوضعي قانون نابليون - ذي الأصول الرومانية - محل شريعة الإسلام وفقه المعاملات الإسلامية.

ولقد سلك الغرب إلي تحقيق علمنة القانون وتغريبه في بلادنا الإسلامية العديد من الطرق والأساليب: أ - فمرة بإعلانه أن تغريب القانون في المستعمرات المسلمة هو حق للأسلحة الغازية التي أخضعت هذه البلاد...

وبعبارة أستاذ الحقوق الفرنسي جورج سوردون:

فإن الأسلحة الفرنسية هي التي فتحت البلاد العربية وهذا يخولنا حق اختيار التشريع الذي يجب تطبيقه في هذه البلاد!

ب - ومرة بالتسلل الناعم والتدريجي المصاحب لزيادة أعداد الجاليات الأجنبية في بلادنا، ونمو

المبادلات التجارية بين الأجانب والمواطنين المسلمين..

كما حدث في مصر، عندما بدأ تسلل القانون الأجنبي إلي المحاكم التجارية، في الموانئ المصرية في

ابريل سنة 1855 م, علي عهد الخديو سعيد 1237_1279 هـ 1822 _ 1836 م..

ثم إلي المحاكم القنصلية...

ثم إلي المحاكم المختلطة سنة 1875 م..

حتي إذا ما حدث الاحتلال الانجليزي لمصر سنة 1882 م تم تعميم هذا القانون الأجنبي في القضاء الأهلي

المصري 1883 م

ج - ومرة عن طريق تغريب الواقع بالتدريج, حتي يصبح تغريب القانون مطلباً يستدعيه هذا الواقع

المتغرب..

كما حدث في شبه القارة الهندية, الذي تحدث عنه العلامة أبو الأعلي المودودي(1321 _ 1399 هـ 1903

_ 1979 م)

فقال:

إن الانجليز قد صرفوا مدة قرن كامل تقريباً في تبديل نظام البلاد القانوني,

بدلوا نظام حياتها أولاً شيئاً فشيئاً,

وأعدوا رجالاً لا يتفكرون, ولا يعملون إلا حسب نظرياتهم وأفكارهم,

وعملوا عملاً متواصلاً علي تغيير أذهان الناس وأخلاقهم ونظامهم الاقتصادي بنشر الأفكار وبتأثير السلطة

والاستيلاء

أي ظلوا يلغون القوانين القديمة وينفذون مكانها قوانينهم الجديدة علي قدر ما ظلت تأثيراتهم

المختلفة تغير من نظام البلاد الاجتماعي.